

تقرير وفد الشعبة البرلمانية في
المؤتمر الافتتاحي للمبادرة الدولية
لبناء قدرات البرلمانات في القانون
البيئي الدولي ومعاهدة التنمية
المستدامة المنعقد في باريس خلال
الفترة من ٢٢ - ٢٣ أبريل ٢٠٠٥م



**تقرير وفد مملكة البحرين
المؤتمر الافتتاحي للمبادرة الدولية لبناء
قدرات البرلمانات في القانون البيئي الدولي
ومعاهدة التنمية المستدامة**

تلبية للدعوة الموجهة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس الشعبة البرلمانية معالي السيد/ خليفة بن أحمد الظهراني من معالي أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي السيد/ أندرياس ب. جنسون والسيد/ مارسيل يوساد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتدريب والبحوث في القانون البيئي الدولي ومعاهدة التنمية المستدامة لمشاركة وفد من المملكة في المؤتمر فلقد شاركت البحرين في المؤتمر الذي عقد بباريس عاصمة جمهورية فرنسا خلال الفترة الممتدة من (٢٢-٢٣ أبريل ٢٠٠٥م) بوفد مكون من :



- ❖ السيد/ عبدالرحمن عبدالحسين جواهرى
عضو مجلس الشورى
- ❖ السيد/ سمير عبدالله الشويخ
عضو مجلس النواب

أولاً : الموضوع الرئيس للمؤتمر

كان الموضوع الرئيس للمؤتمر هو : التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي -
التحديات والأدوات والفرص مع التركيز على الثلاث موضوعات التالية :

المؤتمر الافتتاحي للمبادرة الدولية لبناء قدرات البرلمانات في القانون البيئي الدولي ومعاهدة التنمية المستدامة

مملكة البحرين الشعبة البرلمانية

- ❖ المياه .
- ❖ التغير المناخي والطاقة .
- ❖ التجارة والتنمية المستدامة .

ولقد قدمت عدة محاضرات من خبراء وكالات الأمم المتحدة وبعض البرلمانات كالبرلمان الأوروبي والفرنسي ومن ثم تم تقسيم الموضوع العام للمؤتمر إلى ثلاثة محاور أساسية ، وتم تشكيل لجنتين (ورش عمل) لدراسة ومناقشة أوراق عمل الدول المشاركة وصياغة (إعلان باريس)

ثانياً : المشاركون في المؤتمر

وجهت الدعوة لعدد (١٥٨) مشاركاً من النواب وأعضاء المجالس التشريعية من (٦٧) بلداً بعدد متفاوت من المشاركين ومثلت مملكة البحرين بممثلين اثنين عن المجلس الوطني .



ثالثاً : اللجان وورش العمل

عقدت خلال المؤتمر عدة ورش عمل أساسية إضافة إلى أعمال اللجنة الخاصة بصياغة (إعلان باريس) وقد شارك الوفد البحريني بفاعلية وذلك على النحو التالي :

- ❖ شارك السيد/ عبدالرحمن جواهرى في لجنة الطاقة والتنمية المستدامة .
- ❖ كما شارك السيد/ سمير الشويخ في لجنة الماء والبيئة .

رابعاً : أهم القضايا والتوصيات التي تقدم بها الوفد البرلماني للمملكة :
تقدم الوفد بورقتي عمل ، الأولى تحت عنوان "الاستراتيجية البيئية لمملكة البحرين" ، والثانية تحت عنوان "إدارة مصادر المياه في مملكة البحرين" . هذا وقد

المؤتمر الافتتاحي للمبادرة الدولية لبناء قدرات البرلمانات في القانون البيئي الدولي ومعاهدة التنمية المستدامة

مملكة البحرين الشعبة البرلمانية

أشارت ورقتي العمل لأهم القضايا والتوصيات المتعلقة بالموضوع يمكن إيجازها على النحو التالي :

أن العالم الآن يقف عند مفترق طرق فالزيادة المستمرة في أعداد السكان لا يمكن التحكم بها بفاعلية . وخصوصاً منطقتنا فهي تمثل ما يقارب ١,٧% من عدد سكان العالم مع توقع أن يزداد للضعف مع حلول عام ٢٠٣٠ م .

ومن يدرس هذه المعطيات مع علمه بأهمية وندرة الأراضي الزراعية ، ومصادر المياه للصناعة والتنمية المدنية في منطقتنا ربما يجد أن الصورة مليئة بالتحديات البيئية .

وفي الكثير من المناطق ، يعتقد بأن قضية الازدياد المضطرد في عدد السكان والطلب المستمر على الموارد والطاقة ، والماء يساهم بشكل كبير في التغير المناخي الملاحظ والمتداول باستمرار في وسائل الإعلام المختلفة .

ولكي نؤمن مستقبل أفضل لأبناء أبنائنا وللأجيال القادمة ، يجب علينا أن نعمل بجد وأن نتخذ القرارات والخيارات الحاسمة والإجابة على التساؤلات التالية :

❖ هل نستمر في استثمار المصادر البترولية المتوفرة للوقود أم سوف نخطو بخطوات جادة لإيجاد مصادر طاقة متجددة بديلة ؟

❖ هل نقوم بمتابعة وتنفيذ عمليات إنتاج نظيفة للقضاء أو تقليل التلوث البيئي والمخلفات ؟ أم سوف تستمر البيئة بالظهور أمامنا كحمل ثقيل وليس بذلك الشيء الثمين ؟

❖ هل نقوم بتخطيط وتوزيع مدروس للموارد لمجالات الصناعة والتنمية المدنية بينما نحمي ونصون الحياة الفطرية ؟ أم أن هذه الحيوانات النادرة والزهور سوف تختفي في مقابل هذه الأنشطة الإنسانية ؟

❖ هل سوف يحظى أطفالنا بنصيب من الاستمتاع بالتنوع الحيوي الغني ؟ أم أن مصير الكثير من الكائنات الحية والأشجار سوف يؤول إلى التضاؤل والإقراض ؟

البحرين مملكة صغيرة ذات تراث عريق وحضارة دلمون امتدت لـ ٥٠٠٠ سنة . وكانت الجزيرة في ذلك الوقت تسمى بالجنة الخضراء بسبب الانتشار الواسع للمساحات الخضراء وتوافر المياه .

وتعتبر البحرين أيضاً أول دولة يكتشف فيها النفط ، ومنذ السبعينات واجهت المملكة تحديات كبيرة تجتمع في انخفاض الموارد الطبيعية ، ونقص خطير وغير مسبوق في المياه الجوفية ، هذه بالإضافة إلى تصحر عام لبعض الأراضي والطلب المتزايد عليها للتنمية المدنية والصناعية كنتيجة مباشرة للنمو السكاني .

إن هناك أربع قطاعات والتي من خلالها يمكن توجيه هذه القضايا على المستوى المحلي ، كما يتوجب تسليط الضوء على جميع الأمور المتعلقة بتلك القضايا والقرارات المتخذة في بلداننا لكي يتضح مقدار التعقيد للتحديات التي تواجهنا ، وهذه القطاعات هي :

- ❖ القطاع الحكومي .
- ❖ القطاع الصناعي .
- ❖ قطاع التعليم .

❖ قطاع المؤسسات المدنية والمجتمعية .

أولاً : بالنسبة للقطاع الحكومي فلقد استعرضت الورقة في هذا المؤتمر دور الحكومة في مواجهة التحديات البيئية وتطوّرت إلى القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة .

هناك تقدم واضح بالنسبة إلى التشريعات في بعض الأمور ولكن هناك أيضاً الكثير مما يمكن عمله وسنه من قوانين لتطوير التشريعات والممارسات العامة بهذا الخصوص .

والبحرين بسبب حجمها الصغير ، تمتلك ميزة التقارب بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والرؤية والدراية بمختلف القضايا والأمور .

ثانياً : أما بالنسبة لقطاع الصناعة فإنه بمملكة البحرين تحمل مسؤوليات هامة وحساسة ، حيث أن الأنشطة الصناعية لأي مشروع قد تؤثر على المجتمع المدني مباشرة بسبب صغر حجم البحرين . لذلك تم تشجيع مفهوم مسؤولية المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ليشمل جميع أنواع الصناعات .

إن الصناعات في مملكة البحرين قد ذهبت إلى ما هو أبعد من الطرق التقليدية في التحكم والإدارة البيئية ، حيث أن عدد من المشاريع البيئية قد أنشأت لتبرهن بوضوح وبطريقة علمية لكافة شرائح المجتمع بأنه بإمكاننا عمل مشاريع صناعية ناجحة وبأقل قدر من التأثيرات الضارة على البيئة .

مملكة البحرين الشعبة البرلمانية

ثالثاً : أما دور قطاع التعليم فيكون في كونه الحجر الأساس لترسيخ المفاهيم البيئية لكافة شرائح المجتمع بحيث تصبح الممارسات والعادات المتبعة ملائمة للبيئة وتهدف إلى التنمية المستدامة .

وكما أن الاهتمام بالبيئة وجودة الحياة أمران مهمان للأجيال القادمة فإنه من الواجب لتلك المفاهيم أن تغرس في عقول الناشئين من خلال التربية والتعليم .

أن مسؤولية التعليم لا تقع على عاتق الحكومات فقط بل للقطاع الخاص والصناعة دور في ذلك ، فقطاع الصناعة في البحرين أخذ على عاتقه دور أساسي في ذلك وأخذ يوفر محاضرات توعية بالبيئة وتمويل مشاريع البحوث البيئية لمؤسسات التعليم . وإنها مهمة ذات أهمية بالغة يجب تسخير كافة إمكانياتنا في سبيل إنجازها .

رابعاً : أما المؤسسات المدنية والشعبية فإن دورها ضمن هذه الدائرة يعد أمراً أساسياً لنجاح أي خطة للمحافظة على البيئة في البحرين . ومرة أخرى لصغر حجمها فإن التوعية لهذه القضايا أمراً بالإمكان نقله وترويجه بسهولة . وإن الجهود المجتمعية لجميع القطاعات المذكورة سابقاً ، الحكومية ، والصناعية والتعليمية لا يمكن أن تنجح بدون التفاعل الشعبي معها وتقبلها والعمل بها .

في مملكة البحرين لقد بدأ تطبيق تلك القرارات الصعبة لتوجيه الاهتمام بالبيئة والمحافظة على المياه والاستخدام الأمثل لهذه الموارد الحيوية .

خامساً : ملاحظات عامة للوفد

ولضمان تعزيز مكانة المملكة في المحافل الدولية والإقليمية وللمساعدة الوفود المشاركة في الفعاليات الخارجية ، يقترح الوفد المشارك في المؤتمر على الشعبة البرلمانية الآتي :



المؤتمر الافتتاحي للمبادرة الدولية لبناء قدرات البرلمانات في القانون البيئي الدولي ومعاهدة التنمية المستدامة

- ❖ أهمية المشاركات في الفعاليات البرلمانية على كافة المستويات الثنائية ، الإقليمية أو العالمية .
- ❖ ضرورة إعلام السفارات والقنصليات البحرينية في الخارج عن المؤتمرات ومواعيد وصول ومغادرة الوفود وتسهيل بعض الإجراءات لها .
- ❖ الحاجة لمراقق إداري لمتابعة الأمور التنسيقية والإدارية عند المشاركة في بعض المؤتمرات العالمية أو الإقليمية .

عن وفد الشعبة البرلمانية



عبدالرحمن عبدالحسين جواهري



سمير عبدالله الشويخ

Attachment :

1. Agenda .
2. Annotated Agenda and Background to the Meeting.
3. List DES Participants.
4. A back ground Paper (The Role Of Elected Representatives In Enhancing Governance For Sustainable Development).
5. Paper on Water Resources Management in The Kingdom of Bahrain .
6. Paper on Environmental Strategy in The Kingdom of Bahrain.
7. Newsletter Paper.

